عصور الجديدة **- المجلد7– العدد 26** شتاء– ربيع (أفريل) **1438هـ/2016- 2017م**
ردمد **ISSN 2170–1636** الإيداع القانوني: **2014- 1156 Depot Légal**

قراءة في أصول البيعة بالمغرب: مرتكزاتها، وظائفها ودلالاتها

ذ. إبراهيم القادري بوتشيش*

جسدت البيعة بالمغرب على امتداد عصوره التاريخية رابطة روحية– سياسية رسّخت وشائج ولاء المحكوم للحاكم، وجعلت علاقة الطرفين تتميز بالسلم والاحترام المتبادل، وتنأى عن شر الخلاف وإحن الفتن، حتى أن المؤرخين المغاربة القدامى اعتبروا الخلافة الناشئة عن البيعة رحمة إلهية وسببا للإئتلاف وجمع القلوب، ووسيلة لتجاوز الانقسامات والانشقاقات عن طريق الخضوع بالتراضي لسلطة مقدسة[1].

وإذا كانت البيعة تعد– دون منازع– من أهم الحلقات الفكرية التي توقف عندها الفقه السياسي الإسلامي بالمساءلة والتمحيص، باعتبارها الموضوع الشرعي للسيادة في الدولة الإسلامية، والطريقة الضرورية لاختيار الحاكم بالتوافق والرضا، فإنها تشكل مبحثا من المباحث الأساسية في التاريخ أيضا، لأنها تعكس الأنموذج التطبيقي في الواقع العياني الذي هو المحك الحقيقي لسلامة التنظير الفقهي، خاصة أن البيعة بالمغرب ظلت تمثل تقليدا سياسيا حاضرا بقوة في الممارسة التاريخية على مرّ العصور، بما في ذلك العصر الوسيط الذي يعنينا في هذه الدراسة. ولم يثبت أن سلطانا أو أميرا تولى الحكم دون بيعة، بل لا يمكن تصور جماعة دون حاكم يمثل قوة وازعة للناس تمكن من ضبط اجتماعهم كما يذهب إلى ذلك ابن خلدون[2]، مما يجعل البيعة حجر الزاوية في أي نظام سياسي. كما أنها تعكس وجها آخر للتوافق الاجتماعي والإجماع السياسي، سواء تمت في شكل ميثاق تعاقدي أو في شكل إجراء صوري.

ولا سبيل لإنكار أن البيعة المغربية التي تمتح روحها من المرجعية الإسلامية في المقام الأول قد تلونت في الواقع التاريخي بالبيئة والأعراف والتقاليد القبلية، والتحولات السياسية وتغير ميزان

*أستاذ التعليم العالي في تاريخ المغرب الإسلامي– شعبة التاريخ– جامعة مولاي إسماعيل – مكناس– المملكة المغربية.

ردمد 2170-1636 ISSN الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

القوى بالمغرب، بل استندت أحيانا إلى مبدأ الغلبة، فتحولت من ميثاق قانوني يتضمن حقوقا والتزامات ملزمة لطرفي العقد، إلى مجرد مراسيم شكلية فارغة من أي محتوى قانوني، ومفروضة بحدّ السيف. لذلك ستتم المزاوجة في هذا البحث بين الجانب التاريخي للبيعة في المغرب انطلاقا من واجهتها النظرية كما وردت في الوثائق، والواجهة التطبيقية التي تعكسها الممارسة التاريخية والواقع العياني. وتأسيسا على ذلك فإن هذا البحث يروم الجواب عن مجموعة من الأسئلة الدقيقة التي أحسب أنها لا تزال في حاجة إلى المزيد من الاستنطاق والمساءلة والتمحيص من قبيل:

- ما هي المرتكزات المؤسسة لمنظومة البيعة وتطبيقاتها العملية ودلالاتها الرمزية والوظيفية؟ وهل مورست أي رقابة على الالتزام بنصوص البيعة؟.

- أين نضع البيعة بالمغرب خلال العصر الوسيط: هل في منحى الأطروحة التعاقدية التي تجعل من البيعة إطارا قانونيا ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وفق ميثاق ملزم يتضمن حقوقا وواجبات، أم نضعها في سياق أطروحة البيعة الشكلية التي تنفلت من أي التزامات حقيقية، فتصبح مجرد صورة شكلية تسعى لفرض نظام حكم وإلباسه عباءة الشرعية ؟

أولا: المرتكزات المؤسسة لأصول منظومة البيعة بالمغرب: سنسعى إلى تلمس معالم مرتكزات البيعة المغربية بالرجوع إلى أصولها وينابيعها الأولى التي نستقيها من رسالة المولى إدريس الأكبر للمغاربة عندما حل بأرضهم في سبعينيات القرن الثاني الهجري/8م، ملتمسا منهم البيعة والنصرة.

لا يساورنا الشك في أن هذه البيعة التي حدثت سنة 172هـ/220م تعد أول بيعة مغربية في سياق الشرعية الإسلامية السنية، على اعتبار أن ما سبقها من "بيعات" كانت تفتقر إلى الإجماع الوطني، وتخرج من دائرة البيعة المركزية إلى البيعة القاصرة الضيقة التي ولدت أصلا من رحم التشرذم السياسي والمذاهب المتصارعة من خوارجية وشيعية وغيرها من التيارات الإيديولوجية التي وفدت من المشرق إلى المغرب. وقبل عرض المرتكزات التي قامت عليها البيعة الإدريسية، ثمة ملاحظتان أساسيتان يجدر التذكير بهما:

ردمد 1636-2170 ISSN الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

1- إن البيئة المغربية التي شهدت ميلاد أول بيعة شرعية تميزت بحبها لآل البيت، واستعدادها لاحتضان سلالة الدوحة النبوية، لذلك لا نتصور أن إدريس بن عبد الله قصد المغرب بمحض الصدفة، ودون تخطيط محكم، وهو الداعية المتمرس ذو الخبرة العميقة، العارف بأحوال العباد والبلاد التي توجه إليها، فانجذابه للمغرب تحقق بفعل معرفته، بل يقينه بتعاطف المغاربة مع كل من ينتمي للعترة النبوية.

2- اتخذت هذه البيعة صيغة "ميثاق شرف" صاغه طالب البيعة وفق معايير إسلامية تنظم علاقة الراعي بالرعية، وبيّن فيه حقوق وواجبات الطرفين، ثم عرضه على المغاربة ليستفتي فيه رأيهم حول قبول دعوته ومبايعته على أساس ما ورد في الميثاق السالف الذكر.

وباستقراء ما جاء في هذا الميثاق، تتجلى أهم المرتكزات التي ستفضي إلى إقرار البيعة بالمغرب كبناء سياسي ينحو إلى تبني بعض الثوابت الشرعية التي ستشكل علاقة قانونية بين صاحب البيعة والمبايع، وتسعى إلى " دسترة " الروابط السياسية والدينية القائمة بين السلطة والمجتمع، ويمكن تلمس خطوطها العريضة على النحو التالي:

- **المرتكز الأول: التمسك بالكتاب والسنة كمرجعية في منظومة البيعة:** فكل المؤشرات الواردة في رسالة المولى إدريس لأهل المغرب تسير في هذا المنحى، وهو ما تعكسه العبارة التي استخدمها هذا الأخير دون لبس أو غموض حين خاطب المغاربة بقوله: "أدعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه"، مما ينهض قرينة أن الزعيم الإدريسي جعل من القرآن الكريم وأقوال الرسول عليه السلام وأفعاله مرجعا أصليا استقى منه بنود الميثاق بينه وبين المبايعين له، وذلك بمنهج يقوم على إحياء السنة وإماتة البدعة. كما جعل على رأس التعاليم القرآنية الإيمان بوحدانية الله المتفرد "الدال على ذلك بما أظهر من عجيب حكمته ولطف تدبيره"[3].

ورغم ما أثير من شبهات حول تشيع الإمام المولى إدريس واعتزاله، فإن عددا من الباحثين وفي طليعتهم الأستاذان علال الفاسي ومحمود إسماعيل عبد الرازق ناقشا البعدين التشيعي الزيدي والمعتزلي في مذهبه، فبينا معا بالحجة والقرينة أنه لم يكن معتزليا ولا شيعيا بالمرة، بل كان سنيا زيدي الإعتقاد السياسي[4]، وأن مصلحة الدعوة ونجاحها فرضت عليه إقامة شكل

ردمد 1636-2170 ISSN الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

من أشكال التنسيق مع المعتزلة[5]، مما يعني في نهاية التحليل أن دعوته الموجهة للمغاربة بهدف مبايعته انبعثت من شخص يدافع عن الكتاب والسنة دون مواربة أو التواء.

– **المرتكز الثاني: العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان:** لقد أدرك المولى إدريس الأول واستوعب الدرس انطلاقا من تجاربه السياسية والواقع الاستبدادي الذي حلّ بالدولة الإسلامية، وما نجم عنها من اقتتال واحتراب حول السلطة بالمشرق الإسلامي، أن أفضل منهج لتأسيس بيعة تتوخى السلم الاجتماعي، ونسج علاقة ودية بين الحاكم والمحكوم، يكمن في إقرار العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الرعية ودفع الظلم عن العامة، وهو ما تعكسه الكلمات التي استعملها في رسالته لأهل المغرب، والتي لخصها في "العدل في الرعية والقسم بالسوية ورفع المظالم، والأخذ بيد المظلوم... وإنفاذ حكم الله على القريب والبعيد"[6].

لقد حددت الرسالة الإدريسية مبدأ العدالة الاجتماعية كمرتكز ضروري في الميثاق الذي صاغه ودعا المغاربة إلى قبوله، مما يدل على أن الفكر المؤسس للبيعة في أصولها الأولى كان يصب في اتجاه تشاركي، لا ينفرد فيه الحاكم بسلطة القرار، وتكون فيه مكونات المجتمع متساوية، مما يولد سلما اجتماعيا يضمن سلامة الدولة والمجتمع معا[7].

– **المرتكز الثالث: تحقيق الأمن الروحي وضمان الاستقرار السياسي:** إن البيعة في منظور المولى إدريس الأكبر ليس مجرد وسيلة لامتطاء السلطة، بل هو مشروع ميثاق يروم تحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والروحي، لذلك نجده يستلهم العبرة من التاريخ ويوظفها في رسالته لأهل المغرب لتأكيد صحة رؤيته، وهو ما عبّر عنه بقوله: "واذكروا الله في ملوك غيروا، وللأمان حفروا، وعهد الله وميثاقه نقضوا ولبني بيته قتلوا، وأذكركم في أرامل احتقرت، وحدود عطلت، وفي دماء بغير حق سفكت"[8].

ويستشف من سياج هذه المقولة وما تكشفه من معطيات تاريخية وظفت في بيان الرسالة، أن علاقة الحاكم بالمحكوم تتغير سلبا عند تجاوز الحدود الشرعية، وتؤدي إلى انفلات أمني خطير يكون عنوانه إزهاق الأرواح وترويع النفوس البريئة وترميل النساء. فالبيعة في الخطاب الإدريسي هي صمام الأمن الوحيد من الفوضى السياسية والطوفان الأمني.

ردمد 1636–2170 ISSN الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

وفي سبيل تبليغ بيانه الدال على ذلك، يستعمل خطاب الرسالة الإدريسية صيغة التذكير والإحالات التاريخية على النماذج السيئة من الخلفاء العباسيين الذين أفسدوا الميثاق بينهم وبين رعاياهم. ويفصح عن أسباب هذا الشرخ الذي حدث بين المجتمع والسلطة في ابتعادهم عن القرآن حيث "نبذوا الكتاب والإسلام، فلم يبق من الإسلام إلا اسمه، ولا من القرآن إلا رسمه"[9]، وهو ما يفهم منه أن غياب الأمن الروحي يسفر حتما عن الفتنة ومختلف الكوارث الأمنية، لذلك فإن البيعة تكون أداة سياسية يستمد منها الحاكم شرعيته في استئصال شأفة كل الخارجين والمناوئين لحكمه، وهو ما يعني في نهاية التحليل أن التمسك بالبيعة يقي من الاختلال الروحي، ويحمي من العواصف السياسية التي لا تؤمن عواقبها.

– **المرتكز الرابع**: **عدم الإكراه في البيعة**: إن المتأمل في النص الذي كتبت به الرسالة التي بعثها المولى إدريس الأكبر إلى كافة المغاربة، يلحظ أنها كتبت بأسلوب مهذب، بعيد عن الاستعلاء أو ازدراء المخاطب، وأن شخصية المخاطب تتسم بالتواضع ولا تروم إلا منهج الحق.

كما أن فحوى الرسالة يخلو من أي أسلوب تهديد أو وعيد أو عبارات توحي بالغلبة والقوة، أو ما يشير إلى أي معنى يرمز إلى طلب البيعة بالإكراه أو الطرق الدنيئة أو الملتوية. فالرسالة تطرح أمام المغاربة مشروعا سياسيا يروم بناء علاقة بين الراعي والرعية، ويقوم على أساس قانوني يتضمن التزامات في الحقوق والواجبات، تاركا لهم حرية القبول أو الرفض دون أي نزعة عدوانية أو هيمنة إيديولوجية[10].

وللدلالة على ما نذهب إليه، نقتطف من الرسالة هذه الفقرة التي توضح دائرة الحرية التي تركت للمبايع في قبول البيعة أو رفضها، مقابل التزام طالب البيعة بتنفيذ كافة الحقوق التي تضمنها له السنن الكونية: "هذه دعوتي العادلة غير الجائرة، فمن أجابني فله ما لي وعليه ما عليّ، ومن أبى فحظه أخطأ، وسيرى ذلك عالم الغيب والشهادة أني لم أسفك له دما ولا استحللت محرما"[11]، وهو نص يشي بأن الطرف الداعي للبيعة يجعل نفسه على قدم المساواة مع الطرف الذي يدعوه للمبايعة، وأن هذه البيعة لا تقوم على أساس العنف أو استعمال القوة وسفك الدماء من أجل الحصول عليها.

بعيدا عن كل توجه سلطوي، سعى المولى إدريس الأكبر إلى جعل أهل المغرب طرفا أساسيا في معادلة البيعة التي تصبح في منظوره ميثاقا مقدسا يروم نصرة الحق، وتطهير الأرض من الفساد، فتتقاسم الرعية المسؤولية مع الحاكم، وتصبح البيعة بهذا المعنى عقدا يفرض مجموعة من الالتزامات بين والمبايعين والمبايع له.

. **المرتكز الخامس**: **تحقيق الأمن الأخلاقي**، وهو ما يترجمه استناد البيعة إلى مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي هي قاعدة أساسية جعلها إدريس بن عبد الله ركيزة من مرتكزات البيعة[12]، مع ما ترمز إليه هذه القاعدة من مبدأ محاربة الفساد، ودعوة المبايع لتعمير الأرض وتمكينه من حقوقه المشروعة، خاصة أن تعمير الأرض لا يكتمل إلا بالقيم الإنسانية الخلاقة، والسعي لتنمية الإنسان الذي خصه الله بالتكريم[13].

. **المرتكز السادس**: **تحقيق السلم الاجتماعي والتعاون**: تكشف قراءة نصوص رسالة البيعة الإدريسية، أن مبدأ السلم الاجتماعي وتحقيق شروط التوافق والانسجام بين مكونات المجتمع شكل أيضا أهم المرتكزات التي أنتجها خطاب البيعة في العصر الوسيط ؛ فالمولى إدريس الأكبر لم يصغ ميثاق البيعة من أجل شنّ الحروب على الشعوب أو انتهاك حقوقها، بل جعل منها ميثاقا اجتماعيا يقوم على مبدأ التعاون والتكافل بين مكونات المجتمع المدني، والحرص على تحقيق مصلحة الأمة، مع رفض مبدأ الحرب والعدوان رفضا مطلقا، وهو ما عبّر عنه دون لبس أو غموض بقوله: "فهذا عهد الله إليكم وميثاقه عليكم بالتعاون على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان فرضا من الله، واجبا وحكما لازما"[14]، مما يوحي بأنه جعل مبدأ السلم الاجتماعي حجر الزاوية في دعوته للبيعة، بل صنفه في خانة المقدس. وتؤكد جل نصوص البيعة الإدريسية إلى أهل المغرب أنها لم تكن تستهدف تأسيس خلافة مغربية مستقلة، بل كانت تروم إقامة بيعة إسلامية عامة تلتف حول زعامة آل البيت، وتكون محطتها الأولى أرض المغرب ضمن مسار طويل لتوحيد المشرق والمغرب الإسلاميين[15].

– **المرتكز السابع**: **استمرار النموذج النبوي للبيعة**: لا مشاحة في أن الانتساب للبيت النبوي الذي يشكل حجر الزاوية في البيعة الإدريسية يزيد من قداسة الميثاق التعاقدي بين الحاكم والمحكوم، ويقوي شرعية الروابط بينهما، ويجعل الالتزامات الواردة في البيعة تعهدات

"مقدسة" وملزمة بقوة الدين. ولعل هذا ما يفسر تركيز المولى إدريس في رسالته على ضرورة انتساب الحاكم لآل البيت، ضاربا بذلك على الوتر الحساس المؤثر في نفسية المغاربة والمتمثل في حبهم للبيت النبوي، لذلك نجده يرسل عدة إشارات تحيل على الشرعية السلالية النبوية من خلال سرد عدة أسماء تؤكد روابطه العرقية مع آل البيت كعلي بن أبي طالب، وحمزة بن عبد المطلب، والسيدة خديجة بنت خويلد، والسيدة فاطمة الزهراء، والحسن والحسين سبطي الرسول (ص)[16].

وفي ذات الوقت يقدم نفسه على أنه يمثل البقية الباقية من المظلومين وطالبي الحق من آل البيت، وأن القبول ببيعته يجسد استمرار نموذج بيعة الرضوان التي تعكس أنموذجا للبيعة المأمولة، وأنه جاء يلتمس العون من إخوانه البربر لتأكيد استمرارية هذا النموذج النبوي، علما أن الانتساب لآل البيت ظل على امتداد التاريخ المغربي يشكل غطاء حاول كل طالب بيعة التدثر به في مراحل دعوته لكسب الشرعية[17].

- **المرتكز الثامن: مبدأ الجهاد والدفاع عن بيضة الإسلام:** يستشف من نصوص رسالة البيعة الإدريسية أن صاحبها جعل مبدأ الجهاد ضمن المرتكزات الجوهرية في خطاب البيعة، وهذا ما يفسر قوله: "واعلموا عباد الله أن مما أوجب الله على أهل طاعته المجاهدة لأهل عداوته ومعصيته باليد واللسان"؛ فمفهوم الجهاد عند الإمام إدريس يكون أولا باللسان، عن طريق الدعوة بالموعظة الحسنة حتى تتشكل من هذه الدعوة فئة مؤمنة تنصر الحق وتدعو إلى انتظام شمل الجماعة، وتتأسس إلى جانبها خلايا تحرص على دفع الفساد وتميت البدع. وإذا لم تفلح الدعوة باللسان مع البغاة، فإنها تتجه بعد ذلك إلى المستوى الثاني من الجهاد وهو تغيير المنكر باليد، قبل أن تبلغ المرتبة الثالثة التصعيدية في منهج الجهاد، وهو مقاتلة الطغاة الذين أبوا الرجوع إلى جادة الحق، فالله " فرض قتال المعاندين بالحق والمعتدين عليه"[18].

والواقع أن التزام الحاكم بمهمة الجهاد في الداخل، والدفاع عن بيضة الإسلام، لم يكن خاصا بالبيعة الإدريسية فحسب، بل شكل ثابتا من الثوابت التي تأسست عليها كل البيعات بعد ذلك. ففي رسالة الإمام أبي بكر الطرطوشي إلى الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين، نجد

ردمد 1636-2170 ISSN الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

الفقيه الأندلسي يذكره بأن الجهاد يمثل ركيزة أساسية ومسؤولية جوهرية من المسؤوليات التي تلقيها الرعية على كاهل حاكمها فيصبح ملزما بها، بل ويجعلها في سلم الأولويات[19].

والحاصل أن رسالة المولى إدريس بن عبد الله مكنت الباحث من إماطة اللثام عن العديد من الخصائص التي تميزت بها البيعة والمرتكزات التي قامت عليها في أصولها الأولى، ولو من الجانب النظري على الأقل، وسنحاول في هذا القسم الثاني من البحث استخراج مجموعة من الدلالات الرمزية والأهداف البعيدة للبيعة من خلال نصوص ووثائق ترجع إلى فترتي المرابطين والموحدين.

ثانيا: الدلالات الرمزية للبيعة ووظائفها بالمغرب خلال العصر الوسيط:

1- الدلالات الرمزية لطقوس انعقاد البيعة: تكشف النصوص أن البيعة بالمغرب كانت تتم وفق طقوس خاصة، ومن أبرزها مدّ الأمير أو الخليفة يده للمبايعين قصد المصافحة. وقد شبه ابن خلدون[20] هذه المصافحة بأنها تأكيد للعهد على غرار ما جرت به العادة بين البائع والمشتري حتى أن الجذر اللغوي للبيعة اشتق من مصدر البيع. ولاحظ أن هذه العادة تختلف عما كان سائدا لدى الملوك الكسرويين من تقبيل الأرض أو اليد أو الرجل، ويرى في هذه الطقوس رمزا للطاعة وشكل أشكال الخضوع المذل الذي يسعى إلى ترسيخ واستمراريته سلطة الحاكم الزمنية.

أما بالنسبة للمغرب فقد كان مدّ اليد من أجل مصافحة المبايع للمبايع له هو العادة المتبعة. وفي هذا المعنى يقول ابن القطان وهو بصدد الحديث عن الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي: "فمدّ يده فبايعوه، واتصلت البيعة ثلاثة أيام"[21] فما هي الدلالة الرمزية لهذا الفعل؟

إن جعل يد المبايع في يد المبايعين من أجل المصافحة يرمز إلى توثيق العهد بين الطرفين، وعلى التزامهما بتنفيذ ما يتضمنه ميثاق البيعة من التزامات. واليد في الثقافة العربية – الإسلامية هي رمز للوفاء والجود والمنعة في النصوص القرآنية[22]. كما أنها ترمز في الوقت نفسه إلى أعلى مرتبة من مراتب تطبيق قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد القلب واللسان تجسيدا لقول الرسول (ص): " من رأى منكم فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"[23]. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعوة صريحة تروم

ردمد 1636-2170 ISSN الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

القضاء على الفساد وتعمير الأرض، ومن ثم فإن تشابك اليدين يعني اتفاقهما معا على المصلحة العليا للأمة والبلد، وبداية انتقال من زمن التشتت والاختلاف والفساد، إلى زمن الائتلاف والتصالح والبناء.

وبالمثل فإن المصافحة باليد كناية عن استمرارية نموذج بيعتي العقبة والشجرة اللتان بويع فيهما النبي عليه الصلاة والسلام ببسط يده الكريمة ومصافحتها من قبل المبايعين له[24]. ومن جهة أخرى فإن تمديد مدة البيعة طيلة ثلاثة أيام كما هو وارد في نص ابن القطان السالف الذكر يحمل دلالة حول تمديد فرص التوافق الاجتماعي وتحقيق اللحمة الوطنية، حتى تكون كل الأطراف مهيأة للالتزام بالبيعة، ذلك أن يد الحاكم تظل ممدودة مدة زمنية تختلف من بيعة لأخرى لتأكيد التوافق بين الخليفة وكافة مكونات المجتمع.

وإلى جانب التمديد الزمني، ثمة ما يؤكد سعي المجتمع المغربي خلال العصر الوسيط إلى التمطيط المكاني للبيعة. وفي هذا الصدد أشار ابن الخطيب[25] إلى أن الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين أمر بعد عقد البيعة له "بمخاطبة سائر أهل البلاد لمبايعته كل طائفة منهم في بلدها"[26]، وفي نفس المنحى ذكر ابن أبي زرع[27] أن ابنه علي بن يوسف " كتب إلى جميع بلاد المغرب والأندلس ببلاد القبلة يعلمهم بموت أبيه واستخلافه من بعده، ويأمرهم بالبيعة، فأتته البيعة من جميع البلاد"؛ فالإعلام بالبيعة كان عبارة عن "إشهار" يستهدف توسيع رقعها المكانية حتى تكتسي صبغة الإجماع الوطني فتكون وظيفتها توحيدية، وهي نفس الحمولة الدلالية التي تختزنها بيعة علي بن يوسف لابنه سير، فبمجرد بيعته لولي عهده "أنفذ كتبه إلى عماله وقضاته بالأندلس حتى أخذ البيعة في كل بلد، فانعقدت في كل قاعدة بيعة"[28].

بيد أن المنية عاجلت سير بن علي قبل أن يتولى الإمارة، فأخذت البيعة لأخيه تاشفين كولي للعهد، وأرسلت الأوامر إلى مختلف الولايات بتنظيم عقد بيعته، وإخبار العاصمة مراكش بكافة البيعات التي أديت في جميع المناطق الأخرى[29].

ولعل القاسم المشترك بين كل هذه الروايات يتجسد في كونها تعكس توسيع الدائرة المكانية للبيعة وما يحمله ذلك من مغزى وحدوي يحيل على المرجعية الدينية القائلة بعدم إمكانية الجمع بين بيعتين لأميرين في نفس الوقت.

ومن نافلة القول أن تمطيط الرقعة المكانية للبيعة لتوسيع الإجماع الوطني والتفافه حول المبايع له، انعكس في التمثيل الشامل لكافة مكونات المجتمع المغربي من أشياخ القبائل والعلماء والأعيان على الامتداد الجغرافي للدولة المغربية خلال العصر الوسيط.

ومن المسائل التي يمكن قراءة دلالاتها الرمزية أيضا حرص المغاربة على كتابة عقد البيعة والإشهاد على ذلك. ولدينا من الشواهد التاريخية ما يؤكد السير في هذا الاتجاه التوثيقي. وحسبنا أن الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين حرص بعد اتفاق العلماء والأشياخ على بيعة ابنه سير وليا للعهد على كتابة عقد يشهد بذلك "فأمر كتبته بإنشاء البيعة له"[30]. لكن الموت لم يمهل سير ليأخذ بناصية الحكم، فتحولت بيعة ولاية العهد لصالح أخيه تاشفين بن علي، وكتب الكاتب ابن القصيرة نص البيعة الأولى (البيعة بولاية العهد) في كتاب مؤرخ بذي الحجة من سنة 496هـ/أكتوبر 1103 بقرطبة، وتمّ ختمها بمجموعة من التوقيعات والإشهادات[31]. وغالبا ما كان الفقهاء يشرفون على هذا الإشهاد مثلما حدث للعلامة أبي بكر بن العربي الذي وفد على الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي بمعية وفد إشبيلية لتقديم بيعتهم "ودفعوا له بيعة أهل إشبيلية مشهودة بخطوطهم"[32]. إن صياغة البيعة على شكل نص مكتوب، وإرفاقها بالإشهادات والتوقيعات يرمز إلى ميثاق أو عهد بين طرفين يسعيان إلى إعطائه أقصى درجات المصداقية من خلال توثيق العهد. والإشهاد عليه يعني عدم الرجعة عن قرار البيعة أو تأوليها تأويلا مضرا لأحد الطرفين. وبعبارة أخرى فإن كتابة عقد البيعة والإشهاد عليه هو إعلان صريح بالالتزام التام والكامل بما ورد من التزام الطرفين، وعدم التنصل من أي بند من بنودها.

كما ينبغي أن نتوقف أيضا عند الدلالة الرمزية لمكان عقد البيعة، فمعظم البيعات في مغرب العصر الوسيط، كانت تتم داخل المسجد الجامع، وهو أمر له دلالته، ففضلا عن الرمز القدسي للمسجد الذي هو "بيت الله" الذي يستوجب احترام عقد البيعة المعقود في رحابه، فإنه يتضمن كذلك حمولة دلالية على الروح الجماعية والتوافق، إذ يحضره جمهور المسلمين وهم على قلب واحد. كما أن المسجد يمثل رمزا للسلام والتعايش وعنوانا لوحدة المسلمين، فالإنسان يدخل للمسجد بقلب سليم، ويطرح جانبا كل مظاهر العداوة والبغضاء، لأنه يدخل في سلم مع الله ومع العباد، فيصنع حجابا بينه وبين عالم الشر والعدوان، ويتوجه بقلبه

ردمد 2170-1636 ISSN الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

وجوارحه على حب الخير والسلام، وكلها معطيات يتشكل في طقوسها نسيج البيعة. وغالبا ما تتم البيعة بعد أداء صلاة الجمعة التي هي رمز للتجمع الكبير واتحاد لقلوب المؤمنين، وسلوك نحو الفضيلة، وقطع لكل اعتداء على حق الغير، مع ما يعكسه ذلك من قيمة رمزية دينية. وفي نفس المنحى فإن المسجد يمثل نقطة التقاء يلتقي عندها الجميع بشتى ألوانهم العرقية والسياسية والمذهبية، ويكون قدومهم نحوه ومغادرتهم له في نفس الموعد، مما يدل على نظام خاص يفرض احترام وخضوع الجميع لسننه، وان ما يعقد فيه من عقود اجتماعية كالزواج أو سياسية كالبيعة يتخذ طابع القدسية والعهد أمام الله، ويوحي في الوقت ذاته بالتماس البركة الإلهية التي تزيد من صلابته ومنعته.

2- أبعاد البيعة ووظائفها: لعبت البيعة بمغرب العصر الوسيط مجموعة من الوظائف التي لا تزال أبعادها تعتريها المحدودية والابتسار، ومن ثم لا تزال الحاجة ماسة إلى سبر غورها بشكل عميق ودقيق في الدراسات المعاصرة. ولعلّ أهم وظيفة أدتها البيعة تكمن في عدم ترك فراغ في السلطة، والعمل على انتقالها بكيفية سلمية وسلسلة من خلال عقد البيعة لولي العهد.

فمن جهة تحيل البيعة على التوافق الوطني والنأي عن كل أسباب الخلاف والفتنة، والقضاء على أي تنافس قبلي يعيق تحقيق الوحدة الوطنية. وفي هذا المنحى ذكر ابن أبي زرع[33] أنه بعد وفاة المهدي بن تومرت سعت كل قبيلة من القبائل التي تنتسب إليها هيئة العشرة- وهم من كبار أصحابه- إلى بيعة واحد منها بالخلافة، وتنافسوا في ذلك، لكنهم اتفقوا على بيعة عبد المومن بن علي لكونه غريبا عنهم، وذلك تجنبا للخلاف والفتنة، مع ما كانوا يرون من ميل المهدي إليه وثنائه عليه، فبايعوه. وهو نص غني عن كل بيان، إذ يوضح بجلاء الوظيفة السياسية للبيعة ودورها في إحداث التوافق السياسي بين مكونات المجتمع المغربي.

ومن جهة ثانية فإن بيعة ولي العهد في حياة الحاكم لعبت وظيفة وحدوية واضحة. فمن خلال تصفح الروايات والمتون التاريخية يتضح أنها كانت تتم على مرحلتين: أثناء ولاية العهد ثم عند وفاة الحاكم وتقلد ولي العهد السلطة. والراجح أن بيعة ولي العهد قبل توليه الخلافة كانت تروم الحفاظ على الوحدة السياسية وانتقال السلطة من الحاكم إلى من يخلفه في أجواء سلمية، وهذا ما أكده ابن سماك[34] في قوله متحدثا عن الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين بأنه حرص

ردمد 2170-1636 ISSN الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

خلال حياته على اختيار من يخلفه حتى لا يبقى الناس دون حاكم "ولم ير أن يتركهم بعده سدى غير مدينين". ونعتقد أن مرجعية ولاية العهد بالمغرب تمتح روحها من النموذج الراشدي حيث أن جل الخلفاء الراشدين حضّروا لمن يخلفهم ولو بصيغ مختلفة[35].

وكان الاتفاق يتم في الغالب الأعم على واحد من أبناء البيت الحاكم لاختياره ومبايعته بولاية العهد تجنبا لأي خلاف قد يقع بينهم، وذلك وفق معايير محددة يرسم معالمها الحاكم، ويباركها الفقهاء وأشياخ القبائل، مما يسفر عادة عن انتقال السلطة بكيفية سلمية وسلسة. وهو ما يعكسه نموذج بيعة علي بن يوسف والمشهد الإيجابي الذي عكسته المصادر التي تحدثت عن خروج علي بن يوسف بعد وفاة أبيه يوسف بن تاشفين ويده في يد أخيه أبي الطاهر تميم الذي بايعه وطلب من ممثلي القبائل والفقهاء والأعيان مبايعته[36]، وهو مشهد يعكس فعلا الوظيفة السياسية السلمية التي لعبتها بيعة ولاية العهد.

وثمة دلالة رمزية تبيّن دور البيعة في الانتقال السلمي للمجتمع وتمسكه بالوحدة السياسية ويتجلى في نقش اسم ولي العهد على العملة النقدية كدلالة رمزية على أنه سيكون الخليفة في المستقبل، مع ما يعكسه ذلك من استمرارية الخلافة وعدم انقطاعها في الزمان، وهو ما تؤكده النصوص. فبعد أن عيّن الأمير تاشفين ابنه إبراهيم وليا للعهد، نقش اسمه على نقد العملة المرابطية المتداولة[37]. ويمكن أن نفترض أن كتابة اسم ولي العهد على وجه العملة إلى جانب الحاكم يتضمن تذكيرا باستمرارية عقد البيعة وطمأنة المجتمع على عدم وجود فراغ في السلطة. كما أنه يعد في ذات الآن تذكيرا بالعقد الذي يربط الأمير المرتقب بالرعية، وبالتزاماته تجاه الأمة عند توليه المسؤولية وضرورة تحضير نفسه لها. وبتعبير آخر فإن نقش اسم ولي العهد على السكة النقدية هو إشارة ضمنية إلى زمن مزدوج يتداخل فيه الزمن الحاضر بزمن المستقبل، ويوحي باستمرار مفعول البيعة وبقاء صلاحيتها كاملة اليوم كما في الغد.

وعلى الرغم من غياب دور جمهور المجتمع المدني بمغرب العصر الوسيط في اختيار الحاكم أو ولي عهده واقتصاره على النخبة من أهل الحل والعقد ، وهو ما جعل الحسن الوزان الذي عاش في القرن 16م بصل إلى خلاصة مفادها أنه "لا يوجد بين كافة ملوك المغرب من ولي الملك أو الإمارة بانتخاب من الشعب"[38]، فإن من أنصاف الحقيقة القول على أن الحاكم

كان- من الناحية النظرية على الأقل- مقيدا بمجموعة من الشروط الملزمة له في عقد البيعة، وإن كان من الصعب تأكيد تطبيق هذه الالتزامات من جانبه على مستوى الواقع التاريخي العياني.

فإذا كان الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين قد اختار بمحض إرادته ابنه عليا لولاية العهد، فإنه لم يتوان عن استشارة مجموعة من الشخصيات والرجال المتميزين برجاحة عقلهم وعمق تجربتهم وبصيرتهم، فزكوا اختياره انطلاقا من المعيار الأخلاقي، حيث عرف علي بن يوسف بتمسكه بناموس الأخلاق والسلوك القويم والتربية الحسنة[39]. وبعد تولي هذا الأمير سدة الحكم، استشار الفقيه ابن رشد الجد في ترشيح ابنه سير بن علي كولي للعهد، علما بأن الفقهاء كان لهم وزن كبير في مخيال المجتمع، وسلطان عظيم في قرار البيعة. كما استشار أيضا نواب القبائل "ممن وثق بدينه ونظره وفاوضهم في مذهبه"[40].

بيد أنه بعد وفاة سير بن علي ولي العهد المرتقب، اختار أخاه تاشفين بن علي، بناء على المعيار الأخلاقي حيث كان هذا الأخير إلى جانب شجاعته الحربية "يسلك طريق ناموس الشريعة ويميل إلى طريقة المستقيمين وطريقة المريدين"[41].

والأكيد في بيعة تاشفين بن علي أن دائرة الاستشارة اتسعت حتى أن دور الأمير الحاكم تقلص لحساب النخبة من أهل الحل والعقد؛ وحسبنا دليلا على ذلك أن عليا بن يوسف طلب من الأشياخ أن يجتمعوا ويختاروا لأنفسهم ويتفقون على من يرضونه، فلما اجتمعوا بالمسجد الجامع " تشاوروا فيمن يختارون، فقالوا كلهم بصوت واحد: تاشفين، تاشفين"[42].

وفي بعض الحالات الطارئة التي كانت تتأجج خلالها نار الاضطرابات وتطوح بها الفتنة، تمت البيعة دون استشارة، وهو ما حدث في بيعة الأمير المرابطي إبراهيم بن تاشفين الذي تمت مبايعته دون أدنى استشارة بسبب الظروف العصيبة التي شهدتها الدولة المرابطية وهي في الرجفة الأخيرة التي تسبق الاحتضار[43].

وعلى نفس المنوال جرت أيضا بيعة الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي بطريقة سرية لم يكن على علم بها سوى "أهل الدار" من الموحدين لأن الظروف كانت حساسة بعد وفاة المهدي بن تومرت وعود الدولة الموحدية لم يشب بعد، وليس في الساحة من يخلفه. ويبدو أن

المعيار الذي اعتمده الموحدون في هذه البيعة استند إلى تنويه ابن تومرت بعبد المومن بن علي حين ربط نجاته من القتل في معركة البحيرة ببقاء الدولة الموحدية واستمرارها، فضلا عن تقديمه له في الصلاة إسوة بالنموذج الراشدي، حيث أن الخليفة الراشدي أبو بكر بويع بالخلافة بحكم تقديم الرسول (ص) له في الصلاة.

ولم يكن اختيار الخليفة أو ولي العهد بناء على المعيار الأخلاقي فحسب، بل حددت له مجموعة من الالتزامات التي اعتبرت من الثوابت لكل من سيتولى الحكم بالمغرب، وتتجلى في التقوى والعدل وتحكيم الكتاب والسنة، ونصرة المظلوم، والإنصات للمشتكين، وعدم التمييز بين القريب و البعيد، وتهيئ الجند والجهاد والحفاظ على الوحدة الترابية[44].

لقد كانت هذه الالتزامات بمثابة الشروط ملزمة يفرضها الحاكم على ولي العهد حيث لا يبايع إلا بعد الإقرار بقبولها. وقد ورد في هذا الصدد أن عليا بن يوسف دعا ابنه تاشفين "لما كان إليه دعي بعد استشارة أهل الرأي على القرب والنأي فرضوه لما رضيه، واصطفوه كما اصطفاه، ورأوه أهلا أن يسترعي فيما استرعاه، فأحضره مشرطا عليه الشروط الجامعة بينها وبين المشروط، فقبل ورضي وأجاب حين دعي"[45].

ويبدو أن كل هذه الاستشارات والمعايير التي وضعت استهدفت تحقيق أمن الدولة وتجنيبها الخلاف وتحقيق التوافق. لذلك بمجرد إنهاء كل هذه التحضيرات والموافقة عليها من قبل أهل الحل والعقد، كانت البيعة تتم على وجه السرعة. ونورد في هذا السياق ما يفيد إجراء البيعة بطريقة سهلة دون أي مشاكل بعد التحضيرات التي قام به يوسف بن تاشفين لبيعة ابنه علي. فبمجرد أن دعا الأمير المرابطي المذكور الناس لبيعه ابنه "لبوا مسرعين"[46]، وهو تعبير يعكس الأثر الناجح الذي خلفته التمهيدات التي قام بها الأمير المرابطي والاستشارات التي أجراها قبل إعلان البيعة، لذلك هرعت الوفود المكونة من أشياخ القبائل والعلماء وأمراء لمتونة إلى قرطبة التي تمت فيها مراسيم بيعته سنة 456هـ/1055م[47].

وعلى الرغم من محاولات تدخل سيدات القصر أحيانا في شؤون بيعة ولي العهد، فإن بعض تلك المحاولات قد تكسرت على صخرة إرادة الخلفاء الأقوياء[48]، بينما نجحت في بعض

ردمد 1636-2170 ISSN الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

الحالات التي توفي فيها الحاكم دون أن يترك وليا لعهده، مما أدى إلى حدوث بيعة تحت الضغط والإكراه[49]، فتمخض عن ذلك انفلات أمني.

وبقدر ما كان عقد البيعة يفرض مجموعة من الشروط الملزمة للحاكم، فإن الجانب المحكوم كان مشروطا أيضا بمجموعة من الالتزامات التي جعلها الحاكم في عنقه.

نجد تحديدا لهذه الالتزامات في نص البيعة التي بويع بها الأمير علي بن يوسف وهي:

- السمع والطاعة للحاكم.
- التزام سنن الجماعة
- بذل النصيحة للحاكم جهد الاستطاعة
- مناصرة من ناصر الحاكم ومحاربة من حاربه[50].

وقد أجمل ابن خلدون هذه الشروط في الشرط "الأم" الذي تترتب عنه باقي الشروط الأخرى، وهو طاعة المبايع للمبايع له بقوله: "اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره"[51].

وثمة تساؤل آخر قد يثار في هذا البحث وهو: هل كانت تتم مراقبة التزامات الحاكم كما حددتها وثيقة البيعة؟.

من الصعب الإجابة عن هذا التساؤل الذي قد يفتح ورشا جديدا في الدراسات الخاصة بالبيعة بالمغرب إبان العصر الوسيط، ذلك أن المتون والروايات التاريخية لا توفر سوى بعض الإشارات المحتشمة التي لا تجلي سحب الغموض التي تكتنفه، لكننا نستطيع من خلال الرسالة التي بعثها الفقيه أبو بكر الطرطوشي إلى يوسف بن تاشفين القول أن بعض العلماء شكلوا أداة مراقبة لتنفيذ التزامات الحاكم تجاه رعيته.

لقد بيّن أبو بكر الطرطوشي في رسالته المذكورة أن مسؤولية الخلافة مسؤولية جسيمة لا يقدر عليها المرء مهما اكتسب من إرادة قوية، وهو ما عبر عنه عند مخاطبته للأمير المرابطي بقوله: "يا أبا يعقوب، لقد بليت بأمر لو حملته السموات والأرض لانفرطت، ولو حملته النجوم لانكدرت، ولو حملته الأرض والجبال لتزلزلت وتدكدكت. إنك حملت الأمانة التي عرضت على

السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها"[52]. كما حدد في موضع آخر من رسالته مسؤولية الأمير المبايع في كل جريرة ترتكب في الأرض التي يبسط عليها حكمه سواء كانت زنى أو شرب خمر أو هتك عرض، فكل هذه الأشياء وغيرها من الأمور المحظورة شرعا هو المسؤول عنها والمحاسب عليها.

وبعد تحديد جسامة مسؤولية الحاكم، سعى الطرطوشي إلى إبراز دور العلماء في مراقبة مدى التزام الحاكم بالشروط التي تمت بيعته بناء عليها، لذلك لم يتوان عن توجيه النقد إلى الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين عمّا بلغه عنه بقوله: "ولقد بلغني يا أبا يعقوب أنك احتجبت عن المسلمين بالحجارة والطين، واتخذت دونهم حجابا، وأن طالب الحاجة ليظل يومه ببابك فما يلقاك"[53].

من حصاد هذه الدراسة نستشف ما يلي:

- يمكن أن نقرأ على المستوى النظري –كما تعكس ذلك الوثائق والنصوص– أن البيعة بالمغرب ارتكزت على مجموعة من المرتكزات التي شكلت ثوابت في التاريخ المغربي، أهمها التمسك بالكتاب والسنة، وتحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، والسعي إلى تثبيت الأمن الروحي، وضمان الاستقرار السياسي، وتكريس السلم الاجتماعي والتعاون بين كافة مكونات المجتمع.

- سعت البيعة إلى إنشاء سلطة سياسية وفقا لمجموعة من الشروط والالتزامات التي يصوغها الطرف المبايع له للطرف المبايع، مما يجعلها منظومة من القيم السياسية والاجتماعية التي تنتظم في سلكها توجهات المجتمع، لكنها ظلت في الغالب الأعم أسيرة التنظير دون أن تتجسد عمليا على مستوى الممارسة التاريخية.

- تؤكد هذه الوثائق والمتون النصية الراجعة للعصر الوسيط أن البيعة تأطرت في صيغة النظرية التعاقدية التي تمتح روحها من مرجعية الفقه الإسلامي، وتنطلق من عقد يحوي مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين الحاكم والمحكوم على قدر من التشابه مع نظرية العقد الاجتماعي وسيادة الأمة الذي صاغه مفكرو عصر الأنوار الأوروبي من أمثال " روسو" و"مونتيسكيو" وغيرهما، وهو ما عبر عنه في المتون المصدرية بصيغة " الشروط الجامعة بينها وبين

ردمد ISSN 2170–1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

المشروط". فالبيعة لم تكن التزاما أحاديا يفرض طاعة الحاكم، بل كان لهذا الأخير وفق عقد البيعة مسؤولية مزدوجة أمام الله باعتباره خليفة أو أميرا للمؤمنين، وأمام الرعية التي فوضت له مسؤولية السلطة الزمنية.

بيد أن هذا العلاقات التشاركية المؤسسة لعلاقة الحاكم والمحكوم في عقد البيعة سيتم تخفيض سقفها على مستوى الواقع لتصبح البيعة مجرد غطاء ديني يسمح للحاكم بتحصين نفسه ضد كل من ينازعه في سلطته من جهة، وتقتصر على النخبة من أهل الحل والعقد من جهة أخرى[54]، مما يجعلها هشة وقابلة للتآكل من الداخل عبر حركات مناوئة قد تفلح أحيانا في إسقاطها من دائرة الشرعية لتحل محلها بيعة جديدة.

– تبين من خلال قراءة الحمولات الرمزية للبيعة بالمغرب أن طقوسها تحيل على إنتاج مستمر لنموذجي بيعتي العقبة والرضوان، بما يعكسه ذلك من تطابق لحكم الرسول عليه السلام، وتجسيد للنموذج الأصلي للخلافة، وتشبث بالشرعية الإسلامية. كما أنها ترمز إلى بداية مرحلة جديدة لتعمير الأرض والقضاء على الفساد، ومراعاة المصلحة العليا للأمة والبلد، وبداية انتقال من زمن التشتت والاختلاف، إلى زمن الائتلاف والتوافق.

– أما بالنسبة لوظائف البيعة خلال العصر الوسيط، فقد أكدت الدراسة أن أهم تلك الوظائف تكمن في عدم ترك فراغ في السلطة، والعمل على انتقالها بكيفية سلمية وسلسلة من خلال عقد البيعة لولي العهد من جهة، وتحقيق التوافق الوطني والنأي عن كل أسباب الخلاف والفتنة، والقضاء على أي تنافس قبلي يعيق تحقيق الوحدة الوطنية.

الهوامش:

1– ابن سماك، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت 2010، ص 141.

2–كتاب المقدمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت)، ص ، 187؛ 191–192.

3– أنظر نص رسالة المولى إدريس التي نشرها المرحوم علال الفاسي، دورية الوثائق، تصدرها مديرية الوثائق الملكية، المجموعة الأولى، المطبعة الملكية، الرباط 1976، ص 40.

4– أنظر تعليقات علال الفاسي على نص الرسالة الإدريسية، نفس المرجع، ص 46.

5– محمود إسماعيل، الأدارسة في المغرب الأقصى، حقائق جديدة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت 1989، ص 53.

6– نص رسالة المولى إدريس م.س...، ص 40.

7– انظر أيضا آراء ابن خلدون في عدالة الحاكم وعلاقة ذلك بالقوانين السياسية، كتاب المقدمة....م.س، ص 193

8– نص رسالة المولى إدريس..م.س، ص 41.––– 9– نفس المصدر والصفحة.

10- تعليقات علال الفاسي على نص رسالة المولى إدريس، دورية الوثائق...م.س، ص 50.
11- نص رسالة المولى إدريس...م.س، ص 43.--- 12- نفس المصدر، ص41 – 42.
13- يقول الله تعالى: " **ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا**..."، سورة الإسراء، آية 70--- 14- نص رسالة المولى إدريس..م.س، ص 42.
15- تعليقات علال الفاسي على نص رسالة المولى إدريس...م.س، ص 49.---16- نص رسالة المولى إدريس....م.س، ص 43.
17- انظر عقد بيعة ابن تومرت وزعمه الانتساب إلى البيت النبوي وهو من البربر الأمازيغ: ابن القطان، نظم الجمان، تحقيق محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي بيروت 1990 ص 87 -88 ؛ 124- 125. راجع أيضا مقولات ابن خلدون حول النسب القرشي وعلاقته بالبيعة: المقدمة....م.س، ص 195.--- 18- نص رسالة المولى إدريس....م.س، ص 42.
19- رسالة أبي بكر الطرطوشي إلى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين، نشرت في دورية الوثائق، ومن جملة ما ورد في هذه الرسالة: " فجهاد الكفار فرض عليك فيما يليك من ثغور بلاد الأندلس لأنك اقرب الملوك إليها " دورية الوثائق...م.س، ص 217.
20- كتاب المقدمة...م.س، ص 209.--- 21- نظم الجمان....م.س، ص 236.
22- يقول الله تعالى " **إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم** "، سورة الفتح، آية 10.
23- الإمام مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت 2003، ص 44، حديث رقم 177.
24- ابن خلدون، كتاب المقدمة.....م.س، ص 209.
25- الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، القاهرة 1974، ج2، ص 518.
26- ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ل.بروفنسال و س.كولان . دار الثقافة، بيروت 1980، ج4، ص 78.
27- الأنيس المطرب بروض القرطاس، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، دار المنصور للطباعة، الرباط 1973، ص 158 ولو أنه يستثني من هذه البيعة مدينة فاس بسبب خلاف ابن أخ علي بن يوسف ويدعى يحي بن أبي بكر، وذلك قبل أن يخضعه في فترة لاحقة.
28- ابن عذاري، م. س، ج4، ص78.--- 29- نفسه، ص97.--- 30- نفسه، ص 78.
31- ابن الخطيب، م.س، ج2، ص 518.--- 32- ابن سماك، م.س، ص 224.--- 33- الأنيس المطرب...م.س، ص 184.
34- الحلل الوشية...م.س، ص 143.--- 35- ابن خلدون، كتاب المقدمة....م.س، ص 210.
36- ابن أبي زرع، م. س، ص 158.--- 37- ابن عذاري، م.س، ج4، ص 98.
38- وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطبعة وراقة البلاد، الرباط 1980، ج1، ص 220-221.--- 39- ابن الخطيب، م.س، ج2، ص 518.--- 40- ابن عذاري، م. س، ج4، ص 78.
41- نفسه، ص 79.--- 42- نفسه، ص 98.--- 43- نفسه، ص 99.
44- ابن سماك، الحلل الموشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، البيضاء 1978، ص.80
45- نفس المصدر والصفحة.--- 46- ابن الخطيب، م. س، ج2، ص518.--- 47- ابن أبي زرع، م.س، ص 156.
48- نذكر منها محاولة السيدة قمر زوجة علي بن يوسف فرض بيعة ابنها إسحق ضدا على تاشفين، لكن الأمير المرابطي المذكور حسم الأمر بالرد عليها أن اختيار ولي العهد إنما يكون للناس المجتمعين في المسجد، أنظر: أنظر ابن عذاري، م. س، ج4، ص 97.
49- من النماذج التي تعكس هذا الاتجاه نموذج الخليفة الموحدي عبد الواحد بن إدريس المامون الذي تدخلت أمه الرومية الأصل بعد وفاة زوجها المامون وأغرت بعض قادة الجيش الذين رضخوا لإغراءاتها المادية فأخذوا له البيعة "فبايع الناس طوعا وكرها خوفا من سيوفهم"، ابن أبي زرع، م، س، ص254.--- 50- ابن الخطيب، م.س، ج2، ص518.--- 51- ابن خلدون، كتاب المقدمة....م.س، ص209.
52- رسالة أبي بكر الطرطوشي إلى يوسف بن تاشفين....م.س، ص211.--- 53- نفس المصدر والصفحة.
54- انظر الحسن الوزان، وصف إفريقيا.....م.س، ج 1، ص 220 – 221.